

مصر متمسكة بحقوقها في مياه النيل وفقا للقوانين الدولية تحذير من اقامة اى مشروعات على روافد النيل دون الرجوع الى مصر كتب جميل جورج

لاقامة مشروعات قد تؤدي الى الاضرار بمصالح مصر وحقوقها .. واوصت بالدعوة الى تكوين تجمع اقليمي لدول منطقة البحيرات الاستوائية والسعي دبلوماسيا لاقتناع اثيوبيا وكينيا بالانضمام لتجمع دول الاندوجو بهدف تنمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة .. والتنبيه الى ان قيام بعض الدول بتنفيذ مشروعات على روافد النيل دون الرجوع الى مصر باعتبارها دولة المصب هي مخالفة لقواعد القانون الدولي .

وقال الدكتور حاتم ان الدراسات اوضحت حاجة مصر الى ما لا يقل عن ٧١ مليار متر مكعب من المياه عام ٢٠١٠ مع الاخذ في الاعتبار ضرورة الاخذ بالاساليب الحديثة في الري والاستخدامات المائية بالتنسيق بين وزارتي الزراعة والري ، والاستفادة من فاقد مياه الصرف .

وحذر الدكتور حاتم من ان مصر سيتواجه عجزا محققا في المياه العذبة في مطلع القرن القادم اذا لم تبادر بالسعي من الآن لزيادة مواردها ، خاصة انها تعتمد بنسبة ٩٨٪ على مياه النيل ، واستصلاح ١٥٠ الف فدان سنويا يستهلك كل نصيبها من المياه وكل ما يمكن استخدامه من المياه الجوفية ومياه الصرف . ووضح ان مصر خسرت حصتها في قناة جونجل بسبب توقف المشروع في نوفمبر ٨٢ والتي تقدر بنحو ٢ مليار متر مكعب .. وذلك بسبب الاوضاع الامنية في جنوب السودان .

أكد الدكتور محمد عبدالقادر حاتم المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة ان مصر اعلنت سياستها الواضحة عدة مرات على السنة المسئولين متمسكا بحقوقها المكتسبة في مياه النيل طبقا للقوانين والاعراف الدولية . وان دول حوض النيل لن تستخدم اية قطرة مياه خارج حدودها ، والا تسامح اى دولة على

جزء من نصيبها في ماء النيل اى دولة من دول الحوض او خارجه . ووضح الدكتور حاتم حاجة مصر الى ما لا يقل

عن ٧١ مليار متر مكعب من المياه عام ٢٠١٠ وأشار الى المشروعات الجارية تنفيذها الآن في اثيوبيا واثارها .. ومطالب بضرورة تمثيل وزارة الاشغال والموارد المائية في سفاراتنا بدول حوض النيل .

قال الدكتور حاتم : ان المجالس القومية المتخصصة انتهت من اعداد

دراسة شاملة حول استراتيجية مياه النيل والمشروعات المستقبلية .. وأشارت الدراسة الى الاتفاقات الدولية التي تنظم الحقوق في المياه بدءا من عام ١٨٩١ ، والحقوق المكتسبة والموقف المائي لكل من مصر والسودان واثيوبيا واوغندا وتنزانيا وكينيا وبورندي وزانير .

وحذرت الدراسة من قيام بعض الدول من خارج المنطقة ، بمعاونة بعض دول حوض النيل بالتخطيط